مجتمع

الإعصار كراثون يضرب جزراً شمالي الفيليبين

ضرب الإعصار كراثون المدمر جزراً شمالي الفيليبين، أمس الاثنين، وأمرت السلطات المحلية بإجلاء سكان، وإغلاق مدارس، ووقف خدمات العبارات بين الجزر، كما حذرت من وقوع أضرار بالغة في القرى الساحلية. وذكر خبراء الأرصاد الجوية أن الإعصار وصل إلى جزيرة بالينتانغ مصحوباً برياح وصلت سرعتها إلى 175 كيلومتراً في الساعة، وأنه يتجه غرباً، وقد تزداد سرعته وقوته عندما ينحرف نحو تايوان اليوم الثلاثاء. ويضرب الفيليبين نحو 20 إعصاراً وعاصفة كل عام، كما تشهد العديد من البراكين والزلازل. (أسوشييتد برس)

«هيلين» يخلف 93 قتيلاً أميركياً

ارتفعت حصيلة القتلى من جراء الإعصار هيلين الذي خلف دماراً كبيراً في شرق الولايات المتحدة وجنوب شرقها إلى 93 شخصاً، بينما تواصل السلطات البحث عن ضحايا. وضرب «هيلين» شمال غربي فلوريدا مساء الخميس، كإعصار من الفئة الرابعة على مقياس من خمس درجات، ثم تقدم شمالاً مع تراجع قوته تاركاً دماراً واسعاً. وأعلنت ولايات ألاباما وفلوريدا وجورجيا وكارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية وتينيسي حالة الطوارئ. ولا يزال إنذار من احتمال فيضانات سارياً في بعض المناطق خشية انهيار سدود. (فرانس برس)

10 حالات بتر يومياً في غزة

إلى جانب الدمار الواسع الذي خلفه العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، تبرز معاناة الأشخاص الذين تعرضوا لبتر أطرافهم في ظل نقص الرعاية الصحية وشح البدائل الصناعية. ويصف أطباء فلسطينيون تلك الإصابات بأنها جروح غائرة وعميقة تسببت بتغيير حياة المصابين إلى الأبد، وتتفاقم الصعوبات مع عدم وجود أطراف صناعية، أو مراكز تأهيل نفسي وجسدي. وفي 17 سبتمبر/ أيلول الماضي، قالت كبيرة منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في غزة، سيغريد كاغ، إن «أكثر من 22 ألف شخص في غزة يعانون من إصابات غيرت حياتهم»، وإن الإصابات في الأطراف «تتراوح بين 13 ألفا و17 ألفا». في مستشفى شهداء الأقصى، يستلقي مصابون تعرضوا للبتر على أسرتهم، ومن بينهم أطفال رضع لم يعرفوا المشي قط، أو عرفوه حديثاً. ويقول أخصائي جراحة العظام، محمد شاهين، إن «عدد حالات البتر في غزة تصل إلى 10 يومياً، منها نحو ثلاث حالات في مستشفى شهداء الأقصى». ويندر توفر الأطراف الصناعية في غزة إلا ما توفره المساعدات الإنسانية والدول الداعمة، إذ خرجت مستشفى حمد للتأهيل والأطراف الصناعية عن الخدمة، بينما لا يوجد في جنوب القطاع مراكز لصناعة الأطراف البديلة. وفي أغسطس/ آب الماضي، أطلق الجيش الأردني مبادرة لتركيب أطراف صناعية لنحو 14 ألف مصاب في أنحاء غزة.

(الأناضول)

يصعب توفير الأطراف الاصطناعية في غزة (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

ليبيا: تأجيل جديد لقضية مجزرة أبو سليم

طرابلس ـ **أسامة علي**

لا تزال قضية مجزرة سجن أبو سليم التي وقعت في 30 يونيو/ حزيران 1996، وراح ضحيتها أكثر من 1200 سجين ليبي، قيد التداول في أروقة القضاء من دون حسم رغم مرور قرابة 13 عاماً على بدء النظر بتفاصيلها. في الثامن من سبتمبر/ أيلول الماضي، قرّرت محكمة جنايات طرابلس تأجيل النظر في القضية إلى الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، بعد أن عقدت جلسة مثل خلالها متهمون جدد في القضية، من بينهم منصور ضو، وهو آخر رئيس لجهاز الأمن الداخلي في عهد نظام معمر القذافي. وقرّرت المحكمة خلال الجلسة الأخيرة استمرار حبس عدد من المتهمين في القضية، إضافة إلى أمرها بإحضار المتهمين الذين لم يتم إحضارهم للتحقيق، والبالغ عددهم 83 متهماً. وتقاذفت الدوائر القضائية تلك القضية طيلة السنوات الماضية، فبعد مداولات استمرت قرابة سبع سنوات، أعلنت محكمة طرابلس في عام 2019، إسقاط التهم عن جميع المتهمين، لكن المحكمة العليا نقضت الحكم في عام 2021، وأعادت القضية إلى محكمة الاستئناف، لكن الأخيرة أعلنت في يونيو 2022 عدم اختصاصها بالنظر في القضية، وتحويلها إلى القضاء العسكري، قبل أن تُصدر الدائرة الجنائية بالمحكمة العليا، في مارس/ آذار الماضي، حكماً بإلغاء قرار محكمة استئناف طرابلس، وإعادة النظر عبر هيئة قضائية جديدة لدى محكمة الاستئناف.

يشير المحامي والباحث في الشأن القانوني الليبي، حاتم الخرم، إلى تأثير الأوضاع السياسية على قضية مجزرة أبو سليم، وعلى قدرة القضاء على حسمها، موضحاً أن بقاءها طي الكتمان من قبل النظام السابق سنوات طويلة كان السبب الأول في تصنيفها ضمن ما يعرف بمبدأ التقادم في نصوص القانون. يضيف الخرم لـ«العربي الجديد»: «ارتبطت القضية بالثورة وإسقاط النظام، فقد كانت احتجاجات أهالي الضحايا في بنغازي عام 2011، أولى شرارات الثورة، وبسبب ما صاحب مسار الثورة من اختلافات وصراعات، ارتبطت القضية في الأذهان بالإخفاقات التي تلت الثورة، ومع عودة حضور أنصار النظام السابق، صار للمتهمين أنصار يؤثرون في الرأي العام، بل ولدى بعضهم مشاركة في الأحداث السياسية والعسكرية إلى جانب أطراف الصراع».

ويؤكد المحامي الليبي أن «قانون العقوبات واضح في نصوصه، لكن الأمر مرتبط بتكييف الواقعة وتوصيفها، فقرار المحكمة في عام 2019 بإسقاط التهم عن جميع المتهمين استند إلى مبدأ التقادم، لكن طبيعة الجريمة تجعلها مصنفة ضمن الجرائم الإنسانية التي لا تسقط بالتقادم. هناك جانب آخر، وهو اختصاص الجهة القضائية بالنظر فيها، فالمتورطون فيها عددهم كبير، بين أمني وعسكري ومدني، ولهذا السبب يتباين اختصاص النظر فيها بين المحاكم المدنية والعسكرية». ويوضح: «جميع الإشكاليات السابقة لا تزال تصاحب القضية، لكن ما لا شك فيه أنها أصبحت قضية رأي عام، ويجب الفصل فيها، وإنصاف الضحايا وذويهم. هناك رابطة تجمع أهالي ضحايا المجزرة، وهم السبب في بقاء القضية منظورة أمام القضاء عبر الضغوط التي تشارك فيها الجهات الحقوقية، وعبر تجديد رفع القضايا للطعن والاستئناف على أحكام القضاء في كل مرة». وطالبت رابطة ضحايا مجزرة أبو سليم، في عدد من بياناتها، السلطات بضرورة «تطهير المنظومة القضائية»، واتهمت المحاكم بالمماطلة في حسم القضية.

ويؤكد سالم الحوتي، وهو أحد أقارب ضحايا المجزرة، أن «المماطلة لا تزال مستمرة من جانب السلطات القضائية، فإرجاع القضية إلى محكمة الاستئناف حلقة جديدة من حلقات تقاذف القضية، وليس غريباً أن تقضي المحكمة بعدم الاختصاص مجدداً بعد أن طلبت إحضار متهمين جدد قد يكون من بينهم عسكريون وأمنيون، ما يعني إرجاع الاختصاص إلى المحاكم العسكرية». ويشدد الحوتي لـ«العربي الجديد» على ضرورة حسم القضاء في القضية لعلاقتها الوثيقة بملفات وطنية أخرى، مثل ملف المصالحة الوطنية، متسائلاً: «كيف يمكن أن يتصالح مجتمع فيه أكثر من 1200 أسرة لديها ضحايا لم يُنصفوا؟ هناك محاولات لتبرئة المتورطين في هذه الجريمة التي لم تعرف البلاد مثلها». الوطنية، متسائلاً: «كيف يمكن أن يتصالح مجتمع فيه أكثر من 1200 أسرة لديها ضحايا لم يُنصفوا؟ هناك محاولات لتبرئة المتورطين في هذه الجريمة التي لم تعرف البلاد مثلها».

1269 قتيلاً

تعرف مجزرة سجن أبو سليم بأنّها إحدى أكبر جرائم نظام القذافي خلال سنوات حكمه الأربعين، إذ داهمت قوات الأمن السجن الأكثر تحصيناً في البلاد، والواقع في وسط العاصمة طرابلس، وفتحت النار مباشرة على النزلاء بزعم تمردهم، ما أوقع 1269 قتيلاً، قبل أن تخفي جثثهم بمقبرة جماعية في باحة السجن.

تحقيق

كانه ممنوع على اللاجئين السوريين العيش بامان ولو لبعض الوقت. هؤلاء الذين غادروا سورية إلى لبنان هرباً من الحرب، لحق بهم العدوان الإسرائيلي، إلا ان مراكز الإيواء لم تستقبلهم، فالاولوية للبنانيين

السوريون في لبنان

لعنة النزوح المزدوجة: قتل وليال في العراء زمن الحرب

بيروت ـ **سارة مطر**

منذ اعتمد النظام السوري الخيار الدموي لإخماد الثورة السورية عام 2011، ومرارة النزوح والتهجير لا تفارق السوريين، بدءاً من قراهم وبلداتهم وصولاً إلى المخيمات في لبنان، بالإضافة إلى حرائق وفيضانات وكوارث طبيعية تهجّرهم بين الحين والآخر من خيمة إلى أخرى ومن مخيم لآخر. لم يكن ينقصهم سوى النزوح مجدداً من بلدات ومدن الجنوب اللبناني ومن الضاحية الجنوبية لبيروت وقرى بعلبك والهرمل والبقاع الغربي، إثر العدوان الإسرائيلي. ويعاني اللاجئون السوريون في لبنان منذ اشتداد العدوان والغارات الإسرائيلية، حيث لاقى الكثير منهم حتفه، أسوة بالمواطنين اللبنانيين. وكشفت إحصاءات المرصد السوري لحقوق الإنسان لغاية يوم الأحد، أن عدد الشهداء السوريين في لبنان ارتفع منذ بداية الحرب الإسرائيلية على غزة إلى 165، بينهم 31 امرأة و43 طفلاً، بالإضافة إلى إصابة 21 آخرين. وكانت لجنة الطوارئ الحكومية في لبنان قد أعلنت يوم الأحد سقوط 1640 شهيداً و8408 جرحى منذ بدء المواجهات في الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، مع الإشارة إلى أنه لا يزال هناك شهداء تحت الركام ومفقودون وأشلاء.

مجدّداً، دفعت لعنة الحرب والقصف والإجرام اللاجئين السوريين إلى الهروب من الموت سيراً على الأقدام أو بواسطة السيارات وشتى وسائل النقل المتوفرة، بحثاً عن ملاذ آمن، فكان أن علقوا مثل المواطنين اللبنانيين في زحمة سير خانقة، يوم الاثنين الماضي، مع بدء يوم النزوح الكبير. غير أن المفارقة كانت برفض المدارس الرسمية اللبنانية استقبالهم بما عتبر أن الأولوية للنازحين اللبنانيّين، ما دفع بالعديد منهم إلى قضاء ليلة أو أكثر في العراء، ريثما يحظون بخيمة تؤويهم وعائلاتهم وأطفالهم.

وكان مركز «وصول» لحقوق الإنسان (مركز معني بقضايا اللاجئين السوريين)، قد أدان، يوم الخميس، الغارات الجوية الإسرائيلية على لبنان، التي أدت إلى «مقتل أكثر من 500 مدني، بينهم 56 لاجئاً سورياً»، ودعا إلى «تحرك دولي فوري».

طردونا وهدّدونا

رحلة شاقة قطعها شاويش أحد مخيمات اللاجئين السوريين في بلدة تمنين (البقاع)، نحو بلدة مكسة (البقاع الأوسط)، عبد الله أحمد الوهاب (50 عاماً)، هرع، ليل الاثنين، مع عائلته وأحفاده إلى الكروم والبساتين، هرباً من القصف الإسرائيلي العنيف، بعدما أصيبت خيامهم بالشظايا، ويقول لـ«العربي الجديد»: «لم ننم تلك الليلة، ولم نتمكن من مغادرة المخيم حتى بزوغ فجر يوم الثلاثاء. فقد ابني وعبيه على وقع صراخ النساء وبكاء الأطفال، فسارعنا إلى دوّار مدينة رحلة (البقاع الأوسط)، حيث أقدم أحد النافذين في المنطقة على طردنا، مستعيناً بالبلدية التي هدّدتنا بضرورة الرحيل وإلا سيتم توقيفنا». بلوعة يسرد عذاب النزوح الثاني بعدما ترك مدينة الطبقة (محافظة الرقة)، قادماً إلى لبنان برفقة عائلته عام 2014. يتابع: «توجهنا من دوّار رحلة إلى مدرسة العمرية في بلدة الفيضة (البقاع)، غير أن مختار البلدة طردنا وهدّدنا بالعصا وبمجموعة شبّان جاهزين لتكسير سيارتنا، فكان أن قصدنا مدرسة الكويت الرسمية في بلدة الفاعور (البقاع الأوسط)، ووصلنا عند الساعة التاسعة ليلاً. المعاناة والحجّة ذاتها. رفضوا استقبالنا باعتبار أن الدولة اللبنانية فتحت المدارس مراكز إيواء للنازحين اللبنانيين وليس للاجئين السوريين. وبعد جدل ومفاوضات، وافق رئيس البلدية على أن نقضي ليلتنا في المدرسة، بشرط المغادرة في الصباح الباكر. ويوم الأربعاء، توجّهنا إلى مركز المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في زحلة، وحوّلونا إلى مدرسة مخصّصة للسوريين في بلدة مكسة». الوهاب، الذي يصف وضع اللاجئين في هذه المدرسة بـ«المزري والسيئ جدّاً»، يتحسر على «المعاملة اللاإنسانية، حيث تغص المدرسة بالعائلات السورية اللاجئة (نحو 120 نازحاً)، وتفتقر لأبسط المساعدات الحيوية، علماً أن الحاجات كبيرة ومتزايدة، فقد خرجنا بثيابنا ولم نحمل معنا أي شيء». يضيف: «كرامتنا تُهان ونتعرض للحرمان والإذلال، وضعونا عشرين شخصاً في غرفة واحدة وسلّمونا أربع فرش فقط لكلّ تسعة أشخاص. لم توزع البطانيات ولا الحليب ولا الحفاضات ولا ثياب الأطفال. خزان المياه صغير جدّاً، ولا إمكانية لأي نظافة شخصية. فنحن سبع عائلات نزحنا من مخيم تمنين 005، أي قرابة 52 شخصاً، بالإضافة إلى عشر عائلات موجودة في المدرسة، ما يفاقم الأزمة».

وجبة طعام واحدة

شاويش المخيم والأب لخمسة أولاد تعاني زوجته الأربعينية من مرض السرطان ولا يمكنها الحصول على أدويتها، ويقول: «زوجتي لها الله، فلا إمكانية لدفع كلفة الأدوية»، ويتحسر على حاله وحال ابنه وبناته وأحفاده بعد التشرد من المخيم، مردداً: «حفيدتي الأولى بعمر سنة وحفيدي لم يتجاوز الشهرين، وابنتي الأخرى حامل بشهرها الثامن. ولا يقدمون لنا سوى وجبة واحدة عبارة عن أرز مطبوخ فقط. لا فطور ولا عشاء، وفقد مياه للشرب والقليل من البسكويت والعصير للأولاد».

ويتحدث عن خلاف وقع في المدرسة بين شقيقه وأولاد عمه، ما دفع مديرة المدرسة إلى طرده مع زوجته وأطفاله الثلاثة. يتابع: «عاد مع عائلته والدته السبعينية إلى المخيم، حيث القصف وخطر الموت. أولاده كانوا يبكون ويرتجفون، وقد اعود بدوري للبقاء إلى جانبهم، فروحي ليست أغلى من أرواحهم»، ويأسف لكون «الفقير أينما ذهب لا أحد يريده. كثيرون من اللاجئين السوريين ينامون في الشوارع، من بينهم بنات أختي، فالوضع مأساوي ومفوضية الأمم المتحدة اكتفت بالقول: دبروا حالكم لنرى ماذا سيحصل خلال اليومين المقبلين». الوهاب، الذي كان يعمل في الزراعة، يكشف حجم الاستغلال الذي يتعرضون له، حيث تكبدوا كلفة كبيرة للوصول إلى المدرسة، حتى أن كلفة النقل إلى سورية تقارب 150 دولاراً أميركياً لكل شخص، بالإضافة إلى 100 دولار أميركي عن كل شخص، تقتطعها السلطات السورية عند الحدود» (أوقفت حكومة النظام العمل بهذا الشرط لمدة أسبوع، يوم الأحد).

هرب سيراً على الأقدام

سميرة بعريني (أم عماد)، المقيمة في بلدة العبدة (شمال البلاد)، استقبلت أولاد عمها النازحين من مدينة الصرفند (جنوباً)، والذين وصلوا بعد يومين من المعاناة، تقول لـ«العربي الجديد»: «انفطرت قلوبهم وبدت علامات التعب والإرهاق على وجوههم. هم سبع عائلات سورية، حيث كان يعمل الرجال في البناء والباطون والزراعة في جنوب لبنان، وكل واحد منهم أب لأربعة أو خمسة أولاد. استقبلنا ضمنهم عائلتين، كون منزلي المستأجر لا يتّسع لأكثر، فقد صرنا 15 شخصاً في البيت ذاته، في حين توزّع الآخرون بين مدينة طرابلس ومخيم البداوي (شمالاً)».

وتسرد كيف أن «أولاد عمها اضطروا للهرب من القصف سيراً على الأقدام من مدينة الصرفند إلى مدينة صيدا، برفقة أطفالهم وأهلهم الكبار في السن». تضيف: «تكبدوا كلفة كبيرة للانتقال من صيدا إلى عكار ومن ثم إلى العبدة، حيث قصدوني مباشرة، كون المدارس الرسمية ترفض استقبال النازحين السوريين، كما أن عودتهم إلى سورية محفوفة بالمخاطر كونهم مطلوبين من قبل النظام السوري. والمشهد المؤلم تكرر عند دوّار العبدة حيث تجمع العديد من السوريين العاجزين عن إيجاد مأوى. اتصلتُ بأحدى الجمعيات الخيرية لمساعدتي في استئجار منزل وتأمين دوائي المزمن، ولتقديم المساعدة للاجئين السوريين (البُعد)، غير أن الجواب كان واضحاً: لا مساعدات ولا إمكانيات». أم عماد، اللاجئة منذ عام 2013 من مدينة حمص، تعمل في تنظيف المنازل، وتشكو قسوة الزمن عليها وعلى تلك العائلات السورية «التي اضطرت للنزوح مجدداً، تاركة خلفها أبسط مقتنياتها، حتى أن رب العمل نزح بدوره ولم يتقاضَ العمّال رواتبهم هذا الشهر».

موجات النزوح متواصلة في لبنان (حسين بيضون)

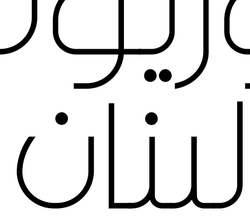

165
عدد الشهداء السوريين في لبنان منذ بداية الحرب الإسرائيلية على غزة، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

نام مع أطفالنا في العراء

يقضي اللاجئ السوري علي حسين ليلته في العراء برفقة زوجته فاطمة وأطفاله الأربعة، أكبرهم بعمر سبع سنوات وأصغرهم لم يتجاوز السنة. حسين، المقيم في مخيم للاجئين السوريين في مدينة عكار، يروي لـ«العربي الجديد»، يؤس الحال، ويقول: «غالبية سكان المخيم هربوا من القصف والصواريخ إلى مخيمات آمنة في بلدة عرسال (الحدودية مع سورية)، أو إلى شمال لبنان، ولم يعد في المخيم سوى خمس عائلات من أصل ثلاثين عائلة. حال العائلات الصامدة مثل حالي، لا قدرات مادية للنزوح من جديد، ولا نملك السيارات ولا ثمن أجرة النقل، ولا يمكننا العودة إلى سورية». ويستطرد بالقول: «أعيش منذ يوم الاثنين بين المخيم والبساتين، فالقصف عنيف جداً، لا نستطيع النوم ويبدأ الأطفال بالصراخ والبكاء، ما دفعني إلى البساتين رغم البرد والظلام، باعتبار أن قضاء الليل تحت الأشجار بعيداً عن المنازل يبقى أكثر أمناً من المخيم الذي أعود إليه صباحاً».

حسين، اللاجئ من بلدة الرقة السورية منذ عام 2011، يسأل: «كيف لا نخاف على أولادنا، لكن إلى أين نلجأ؟ لقد نجونا من الموت في سورية بعدما دمّر منزلنا، وشاء القدر أن نعيش المأساة ورعب القصف والدمار مجدداً في لبنان. كنت أعمل في البناء والباطون، قبل أن تتأزم الأوضاع في لبنان، واليوم لا قدرة لنا على شراء الحليب والحفاضات للأطفال ولا شيء. أما الخبز فمقطوع ولا يوجد لدينا سوى المياه للشرب والأرز الذي نطبخه لسد جوعنا، وبالطبع لا كهرباء فنستعين بالشموع ليلاً ولا أعلم كيف سنلبّي متطلبات التدفئة عندما يشتد الصقيع». ويختم بالقول: «أتمنى أن تتوقف كل هذه الحروب الوحشية وأن نعود إلى ديارنا».

لعنة النزوح ترافقنا

سبع عائلات سورية نزحت ظهر يوم الاثنين الماضي من مدينة صور (جنوباً)، إلى صيدا، ومن ثم إلى بيروت وصولاً إلى مدينة طرابلس (شمالاً)، ومن بعدها إلى بلدة المنية. ساعات عصيبة قضتها تلك العائلات المؤلفة من 35 لاجئاً سورياً، حيث يتحدث اللاجئ زعيم الهلال، عن حجم العذاب، ويقول لـ«العربي الجديد»: «وصلنا عند الرابعة من فجر الثلاثاء إلى بلدة المنية، ونمنا داخل السيارات، فما من أحد نعرفه هناك ولم نجد من يساعدنا من جمعيات. ومع صباح يوم الثلاثاء قصدنا المدارس، فلم يستقبلنا أحد بذريعة أن الأفضلية للبنانيين. تعب والدي ولم يعد يقوى على البقاء في الشارع، فهو مسنّ ومريض يشكو من داء السكري وارتفاع ضغط الدم، وكان قد خضع أخيراً لعملية جراحية، ونسينا أدويته في الجنوب، فاتصلت بأحد أصدقائي في بلدة الكويخات (عكار)، الذي دبّر لنا خيمة في مشروع زراعي، ونحن قرابة 17 شخصاً نقيم فيها».

دفع القصف اللاجئين السوريين إلى الهروب سيراً على الأقدام

رفضت مدارس الإيواء الرسمية استقبال اللاجئين السوريين

أزمة الخيام والشوادر تضرب المهجرين في غزة

يتزايد حجم المخاطر المرتبطة بأزمة نقص الخيام، مع قرب حلول فصل الشتاء، والاجواء الباردة والمنخفضات الجوية التي بدأت تضرب قطاع غزة

غزة ـ **علاء الحلو**

تعصف أزمات متعددة بنحو مليوني فلسطيني يعيشون ويلات التهجير المتكرر في قطاع غزة، ومن بين أبرزها النقص الشديد في الخيام الجاهزة، وفي الشوادر والنايلون المخصص لتغطية الخيام لحمايتها من تسرب مياه الأمطار، وكلها مشكلات تسبب فيها الإغلاق الإسرائيلي للمعابر منذ خمسة أشهر. ويعيش سكان القطاع أوضاعاً إنسانية متردية، بسبب تواصل العدوان منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وتكرر نزوح نحو مليوني فلسطيني، بعد صدور أوامر بالإخلاء الفوري نحو مناطق محدودة في جنوب ووسط قطاع غزة، يزعم الاحتلال أنها «مناطق آمنة»، ما اضطر عشرات الآلاف إلى إنشاء خيام خشبية مغطاة بالأقمشة والبلاستيك داخل تلك الأماكن التي تفتقر إلى أدنى المتطلبات الإنسانية، كما لا تتوفر لهم فيها المواد الغذائية أو المستلزمات الصحية. وتكشفت أزمة الشح الشديد في الخيام ولوازم تغطيتها مع انخفاض درجات الحرارة، وبدء هطول الأمطار في عدة مناطق تضم تجمعات للنازحين، وتعرض الأهالي إلى تحديات تسرب مياه الأمطار إلى الخيام، وتضرر الكثير منها كون معظمها أقيمت على أراض زراعية.

لم يتمكن الفلسطيني حسام شنينو من الحصول على أي من الخيام التي تقدمها مؤسسات إنسانية، على الرغم من محاولاته المتكررة منذ نزوحه في بداية الحرب، بسبب التهديدات الإسرائيلية لسكان مدينة غزة، ثم اضطراره إلى تكرار النزوح بين مراكز الإيواء التي لا توفر لأسرته أي من سبل الراحة أو الخصوصية.

يوضح شنينو لـ«العربي الجديد»، أن «يأسه من الحصول على خيمة، دفعه إلى البحث في الأسواق عن خيمة جاهزة، لكنه لم يجد سوى خيام محدودة تباع بأسعار مرتفعة تبدأ من 2500 شيكل، في حين يعاني من أوضاع معيشية صعبة منذ تدمير سيارة الأجرة الخاصة به في قصف لمحيط منزله في منطقة المخابرات غربي مدينة غزة، (الدولار الأميركي يساوي 3,75 شواكل تقريباً).

ويلفت شنينو إلى التقصير الواضح من المؤسسات المحلية والدولية ذات الاختصاص الإغاثي والإنساني، وعدم تركيزها على المتطلبات الأساسية للنازحين، وفي مقدمتها الخيام التي من شأنها أن تقيهم من أشعة الشمس ومن مياه الأمطار، ويقول: «ندرك التحديات التي تواجه تلك المؤسسات من جراء تعنت الاحتلال وإغلاق المعابر، لكن ذلك لا يعفيها من ضرورة استبدال بعض المساعدات المتكررة بمتطلبات أساسية لإيواء النازحين».

ويتشابه واقع النازحين الفلسطينيين الذين تقطعت بهم سبل إيجاد مكان آمن، ما اضطرهم للعيش داخل خيام خشبية. يقول حسام السعدي إنه اضطر للنزوح نحو سبع مرات بسبب التهديدات الإسرائيلية، وفي كل مرة كان يقوم بشراء بديل عن الأخشاب التي تعرضت للكسر، أو الشوادر التي تعرضت للتمزق بسبب الفك والتركيب. يضيف السعدي لـ«العربي الجديد»: «لا أجد في الوقت الحالي شوادر أو نايلون لتغطية الخيمة التي تعرضت للاهتراء، من جراء طول أمد الحرب، والأصناف الرديئة المتوفرة في السوق أسعارها مرتفعة للغاية، ولا تتناسب بالمطلق مع أوضاعنا الاقتصادية الصعبة. الشح الشديد في المستلزمات الخاصة بحماية الخيام يتزامن مع الحاجة الماسة إليها، وقبل عدة أيام تعرضت الخيمة لأمطار بسيطة، لكن المياه تسربت إلى العفش من بين فتحات النايلون، جراء التمزيق الذي أصاب الخيمة، والاعتماد عليها بشكل أساسي لإيواء أسرتي المكونة من ستة أفراد». ويبيّن الفلسطيني وديع صقر أن حياة النزوح قاسية بمختلف تفاصيلها، فيما تزيد قساوتها بفعل النقص الشديد في مختلف المتطلبات الأساسية، والذي وصل إلى حد الشح في الخيام ولوازم العناية بها، ويقول: «الحياة داخل الخيام ليست وردية، فنحن مجبرون عليها، وتزيد قساوتها بسبب النقص الحاد في الشوادر والنايلون، الذي تسبب بحالة من الغلاء الجنوني في أسعارها».

ويوضح صقر لـ«العربي الجديد»، الإرهاق الشديد الذي يتكبده النازحون للحصول على المتطلبات الأساسية لحياتهم اليومية داخل خيام النزوح، فيما امتدت الأزمة لتصيب الخيام ذاتها، والتي باتت غير مهيأة لمواجهة الرياح والأمطار بسبب الاهتراء.

ويضيف: «أصبحت أخشى على أطفالي بسبب التمزق الذي أصاب الخيمة الملاصقة لشاطئ البحر في مدينة دير البلح، مع عدم القدرة على توفير شادر أو نايلون بسبب النقص الشديد وغلاء الأسعار. العدوان والإغلاق وغلاء الأسعار يتسببون في تعقيد حياتنا يوماً بعد الآخر».

بدوره، يوضح الفلسطيني سمير أبو شرف، وهو صاحب محل لبيع مواد البناء والشوادر والنايلون، أن الإغلاق الإسرائيلي للمعابر منذ بداية العدوان، وتشديد الحصار بعد السيطرة على معبر رفح في مطلع شهر مايو/ أيار الماضي، وراء فقدان معظم البضائع، ما أدى إلى عرض كميات محدودة بأسعار مرتفعة للغاية.

يبين أبو شرف لـ«العربي الجديد» أن «سعر الشادر الواحد بعرض 4 أمتار وطول 6 أمتار يتراوح بين 500 و650 شيكل، بعد أن كان يباع بـ 60 شيكل، فيما ارتفع سعر المتر الواحد من النايلون من 4 أو 5 شواكل إلى ما يزيد عن 30 شيكل، وهي أسعار تزيد من صعوبة أوضاع النازحين الذين فقدوا بيوتهم ومصادر رزقهم». يؤكد أبو شرف ضرورة فتح المعابر، وإدخال البضائع والمتطلبات الأساسية لتفادي الأزمات والتداعيات الكارثية للعدوان الإسرائيلي المتواصل، موضحاً أن «إدخال الخيام والشوادر والنايلون بكميات كافية من شأنه السيطرة على الأسعار، وخلق حالة من التوازن مع القدرة الشرائية للفلسطينيين إلى جانب تخفيف الإرباك الذي يتسبب فيه انخفاض درجات الحرارة، واقتراب موسم الأمطار».

حياة الخيام مزرية بكل تفاصيلها (سعيد جرس/ فرانس برس)

الخيام المهترئة لا تقي أهالي غزة من الأمطار (محمود بسام/ الأناضول)

عائدون سوريون: طرق التهريب أسلم من المعابر

أجبر العدوان الإسرائيلي على لبنان آلاف العائلات السورية اللاجئة على النزوح، كما فرض على عائلات أخرى العودة إلى بلادها، لكن العودة ليست بتلك السهولة، كما أنها غير متاحة للجميع

لبنانيون وسوريون عند معبر المصنع الحدودي (هشام حوراني/ الأناضول)

هاتاي ـ **عبد الله البشير**
السويداء ـ **ليث أبي نادر**

يسلك السوريون العائدون من لبنان طرق التهريب لأسباب عدة، أبرزها المخاوف الأمنية والملاحقة، مع حديث عن لجوء النظام إلى تخفيف الإجراءات الأمنية عن اللاجئين السوريين الراغبين في العودة، لكنه لا يؤمن جانبه، خاصة مع المطلوبين أمنياً أو للتجنيد. ينحدر الشاب عبد السلام من ريف محافظة حمص، وعاد مؤخراً عبر طرق التهريب إلى بلدته. ويقول لـ«العربي الجديد»: «كنت أدرس بالجامعة قبل مغادرتي إلى لبنان قبل نحو 10 سنوات، وأنا مطلوب للخدمة الإلزامية. لم أتجرأ على العودة من المعبر الحدودي بشكل نظامي، فالأمر يحتاج إلى ورقة زيارة كي لا يوقفني الأمن، وهذه الورقة يصعب في الوقت الحالي استخراجها».

يتابع: «قررت الرجوع مع زوجتي وابنتي بعد أن سمعت أن النظام بدأ يخفف من القيود، ومن بينها الإجراءات الخاصة بمراجعة شعبة التجنيد، لكني لا أريد المغامرة، وبكل الأحوال سأبقى متوارياً عن الأنظار داخل البلدة كي أضمن عدم ملاحقتي من قبل الأمن». بدوره، يقول مسعود أبو فاضل (42 سنة) لـ«العربي الجديد»، إن لديه ملف إعادة توطين لدى الأمم المتحدة، وهو يتخوف من خسارة ملفه في حال عاد بشكل نظامي من معبر حدودي رسمي بين سورية ولبنان. يضيف: «في كافة الأحوال، وحتى إن لم أتعرض للملاحقة الأمنية حال عدت من معبر رسمي، لم أكن لأذهب عبره. في حال عدت إلى سورية بشكل رسمي فسأحتسر ملفي لدى الأمم المتحدة، لذلك كان خياري هو العودة عبر الطرق غير الرسمية هو الحل. المطلوبون، وحتى بعض الأشخاص الذين يمتلكون سجلاً أمنياً نظيفاً لدى النظام، والأشخاص الذين لديهم ملفات لدى الأمم المتحدة، يفضلون سلوك طرق التهريب كونها أسلم من خلال التجارب التي عشناها سابقاً على المعابر الحدودية». ويقول مراد اليوسف، وهو أحد سائقي سيارات الأجرة التي تنقل الركاب من سورية إلى لبنان عبر المنافذ الرسمية، لـ«العربي الجديد»: «يسلك السوريون العائدون طرق تهريب يشرف عليها أفراد في الأجهزة الأمنية يتعاونون مع المهربين لقاء مبالغ مالية تبلغ نحو 100 دولار عن الشخص الواحد، وأشهر طرق التهريب تمر عبر منطقة وادي خالد في ريف حمص، ويكلف الشخص ما بين 100 إلى 110 دولارات، ولتجنب الاختطاف أو الوقوع في مشاكل، على الشخص عدم النقاش، ودفع المال على الفور». يتابع اليوسف: «الطريق الثاني يمر من الزبداني في ريف دمشق حول جديدة يابوس، وهذا الطريق ذهاب وعودة، وهو أيضاً يكلف نحو 100 دولار، ويتطلب السير لمدة تصل إلى أربع ساعات للوصول إلى ريف دمشق. هناك أشخاص لا توجد عليهم مشاكل أو غير مطلوبين، يستخدمون طرق التهريب خوفاً من دخول المعابر الحدودية والتعرض للمشاكل، فأغلب السوريين يخافون الملاحقة والاعتقال».

ويتعمد النظام السوري التمييز عبر المعابر الحدودية الرسمية على أساس الجنسية، ويبدو سوريون بسهولة دخول جميع الجنسيات بينما يضطر السوري إلى تصريف 100 دولار بالليرة على الحدود للسماح له بالدخول، وهو القرار الذي أعلنت حكومة النظام، الأحد، وقف العمل به لمدة أسبوع. وحسب قرار نشرته رئاسة مجلس الوزراء، فإن ذلك «يأتي تماشياً مع الظروف الطارئة المصاحبة للعدوان الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية، وما يصاحب ذلك من حركة وفود على المعابر الحدودية».

وصدر القرار في عام 2020، وبررته حكومة النظام حينها بأنه «يأتي في سياق خدمة المواطن، ويزيد من واردات مصرف سورية المركزي، ويدعم الليرة السورية، ويسعى إلى الحد من نشاط السوق السوداء خارج الحدود». يقول مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فضل عبد الغني، لـ«العربي الجديد»: «يميز النظام على أساس الجنسية، إذ يسمح للبنانيين بالدخول من دون شروط، ويطلب من السوريين تصريف 100 دولار، وهذا غير مسبوق في العالم؛ فكافة الدول تعطي الأولوية لمواطنيها، ما يظهر مدى انحطاط النظام، ونهب أموال المواطنين، بينما هذا الشرط يزيد الضغوط والأعباء على العوائل، خاصة إذا كانت العائلة مكونة من عدة أفراد، ونعتقد أن هذه أوامر إيرانية. يحق للبنانيين اللجوء إلى سورية إذا لم يكن لديهم مناطق آمنة يذهبون إليها، لكني أتوقع وجود هذه المناطق في لبنان. إذا كان النظام لديه هذه التبعية لإيران، فيجب عليه أن يعامل الناس بالمثل». ويلفت عبد الغني إلى وجود مخاطر على اللاجئين السوريين العائدين من لبنان، مبيناً أنهم «معرضون لخطر الاعتقال والتحقيق، ومطلوبون للمراجعة لدى الأفرع الأمنية، وهذه أمور معروفة عن النظام السوري. لدينا تخوف من عمليات ملاحقة ضد العائدين، وقد يتعرضون للاعتقال أو التعذيب، ولا توجد آليات لحمايتهم بالطبع، فالنظام ليس لديه آليات قضائية، وهو أكبر منتهك للقانون السوري، ووسيلة الحماية الوحيدة تكمن في عدم العودة إلى سورية حيث لا أحد يضمن سلامتهم».

يسلك السوريون طرق تهريب يشرف عليها أفراد في الأجهزة الأمنية

يتعمد النظام السوري التمييز على المعابر على أساس الجنسية